



Analysis of the reality of financial sustainability in Iraq for the period (2004-2019)

*تحليل واقع الإستدامة المالية في العراق للمدة (2019-2004) (*١)

**ياسين نادب علي خليل السلطاني

**أ.م.د. كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي

Abstract

Many researchers and governments, especially in oil-producing countries, have been interested in studying the relationship between revenues and public expenditures that are largely dependent on oil revenues and dependent on the global market that is exposed to shocks, the great fluctuation in prices and the decline of oil revenues on which public budgets are printed, the exacerbation of financial deficits, and the rise of public debt, The research aimed to analyze the reality of financial sustainability in Iraq through public debt indicators, to know the extent of excessive public spending and debt demand, whether internal or external debts, and to know the financial position of the state, and the seriousness that the public debt ratio poses to the Iraqi economy and to future generations, and it has been shown. Through the analysis, the public debt in Iraq has entered the risk phase, which makes it imperative for the government to face the deficit and the burden of the public debt to take critical decisions to adjust expenditures and diversify sources of revenue in order to achieve financial sustainability in the future.

*بحث مستل

**كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء

المستخلص

إهتّم العديد من الباحثين و الحكومات خصوصاً في البلدان النفطية دراسة العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة المعتمدة على الإيرادات النفطية بشكل كبير والمعتمدة على السوق العالمية التي تتعرض للصدمات التذبذب الكبير في الأسعار وإنحسار إيرادات النفط التي تطبعت عليها الموازنات العامة وتفاقم العجزات المالية، وارتفاع الدين العام، وقد إستهدف البحث تحليل واقع الإستدامة المالية في العراق من خلال مؤشرات الدين العام ، لمعرفة مدى الإفراط في الإنفاق العام و طلب الديون سواء كانت داخلية أو خارجية ، ومعرفة المركز المالي للدولة ، والخطورة التي تشكلها نسبة الدين العام على الإقتصاد العراقي وعلى الأجيال القادمة ، وقد تبين من خلال التحليل إن الدين العام في العراق قد دخل في مرحلة الخطر، مما يحتم على الحكومة مواجهة العجز وأعباء الدين العام و اتخاذ قرارات حاسمة بما يحقق الاستدامة المالية في المستقبل.

المقدمة

إن إستدامة المالية العامة وإستدامة الدين العام مفهومان متداخلان وينطلقان من مسار عبء الدين العام المتوقع ، الذي يعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إضافتاً إلى نسبته من إيرادات الموازنة العامة، وملاحظة مكوناته كالدين الخارجي و الدين الداخلي ، ومن المعلوم إن النسب المرتفعة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تجعل الإقتصاد أكثر عرضة لمخاطر تدوير الديون ، فعندما يرتفع سعر الفائدة يؤدي إلى رفع نفقات خدمة الدين بالتالي يتطلب فائضاً أكبر لخدمته ، فعند عدم إمكانية زيادة الفائض سوف ينمو حجم الدين ويصل إلى احتمال حدوث الأزمة. ويهدف تحليل إستدامة الدين العام ضبط ومنع حصول الأزمات المحتملة وتحقيق قدر من الدقة والشفافية و الإنضباط وزيادة قدرة الدولة على تمويل برامج السياسة المالية، وتضع معظم دول العالم سقف قصى لدينها العام ،حتى لا يمكن تجاوزها كما في الإتحاد الأوربي يشترط عدم تجاوز الدين العام (60%) . كما جرت العادة في نادي باريس إعتبار المديونية مرتفعة عند تجاوز نسبة (50%) من GDP.

اهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال التصدي لأهم المشاكل التي تواجه الإقتصاد العراقي وهي مشكلة العجزات المالية الناجمة من الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة بسبب إنخفاض الإيرادات النفطية، والتي بدأت تتعاظم مع وجود عجز مستمر بالموازنة العامة وطرق تمويله، مما يحتم ضرورة ترشيد النفقات العامة وتنوع مصادر الإيرادات العامة لتحقيق الأهداف الإقتصادية وفي مقدمتها الإستدامة المالية.

مشكلة البحث :

بسبب إنخفاض الإيرادات النفطية إرتفع عجز الموازنة العامة و إرتفع معها حجم الدين العام وأعباء خدمته سنة بعد أخرى مما شكل خطراً على الإقتصاد العراقي، والذي إنعكس على إرتفاع المديونية

العامة و إقتطاع جزءاً من الموارد العامة لمواجهة أعباء الدين العام بدلاً من توجيهها لمتطلبات التنمية الإقتصادية مما أثر سلباً على تحقيق الإستدامة المالية في العراق.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن معدل الدين العام في العراق يزداد بنسبة أكبر من معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يشكل خطراً على الإقتصاد العراقي وعلى تحقق الإستدامة المالية)

اهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل وبيان طبيعة وإتجاه الدين العام في العراق حسب مؤشرات الدين العام وعلاقته بالإستدامة المالية.

منهجية البحث :

لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على الاسلوبين النظري والتحليلي لمعرفة طبيعة واتجاه العلاقة بين الدين العام والإستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2019)

المبحث الأول:- الإطار النظري للإستدامة المالية

أولاً:- مفهوم الإستدامة المالية

1- نشأة مفهوم الاستدامة المالية :- يعود مصطلح الإستدامة (Sustainability) في الأصل الى علم الإيكولوجي (Ecology) وقد تم إستخدام مصطلح الإستدامة للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية كونها عرضة للتغيرات الهيكلية بسبب ديناميكيتها والتي تؤدي إلى حدوث تغير في عناصرها وخصائصها وعلاقات هذه العناصر فيما بينها^(٢).

ومفهوم الاستدامة من المفاهيم شائعة الإستخدام في الوقت الحاضر والتي قد تطور إستخدامها بصورة واضحة منذ عام(1978)، وقد أصبح مفهومها مقترناً بعملية التنمية الاقتصادية لكثرة الإسهامات والآراء التي تم طرحها في هذا المجال والتي قد تبنتها منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها بشكل واسع، وفي الجانب المالي قد تم إستخدام مفهوم الإستدامة في منتصف ثمانينات القرن الماضي في العديد من البحوث التجريبية وقد أصبح موضوع الإستدامة المالية من المواضيع المهمة كونها تعبر عن التحديات التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول في المستقبل، بسبب تزايد مستويات العجز والدين العام نتيجة الإفراط في الإنفاق العام والذي يعني تفاقم العبء المالي الذي قد تتحمله الأجيال القادمة مما يحد مستويات رفاهيتهم بسبب تحملهم عواقب لقرارات لم يشاركوا في اتخاذها^(٣).

(١) شيماء فاضل محمد ،خليل إسماعيل عزيز ، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج (VRA) ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد (15) ، عدد(47) ، ج2 ، 2019، ص (102-103).

(٢) عمرو هشام محمد ، عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد (13) ، العدد (55) ، 2016 ، ص(146-147).

ويرتبط مفهوم الإستدامة المالية بمفهوم الدين العام. حيث يشكل مجموع عجز الموازنة خلال السنوات ما يعرف بمديونية الدولة أو الدين العام ، الذي هو جميع الإلتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد المبالغ المقترضة^(٤). وقد ركزت العديد من الدراسات في آخر ثلاث عقود من القرن المنصرم في إدارة الدين العام على موضوع الإستدامة المالية حيث يعتبر الدين العام محققاً للإستدامة المالية عندما يحقق شرط القدرة على تسديد الديون وحتى يتحقق هذا الشرط يجب أن يكون في المستقبل فائض أولي في الموازنة يكفي لتسديد الديون، وهذا سواءً يكون في القيمة الأساسية له أو في الفوائد المترتبة عليه. وقد حددت إتفاقية ماستريخت^(٥) (Maastricht) (1992) شرط ضمان تحقيق الإستدامة المالية أن لا تزيد نسبة الدين العام للنتائج المحلي الاجمالي عن (60 %) ونسبة عجز الموازنة أن لا تزيد عن (3 %) من الناتج^(٦). حيث تؤدي الزيادة في نسبة العجز إلى تقليل الإستثمار ورأس المال، وهذا يؤدي بدوره إلى نسبة عجز أكبر، بالتالي لن يكون هناك توازن طويل المدى على الإطلاق أي عدم تحقق الإستدامة المالية^(٧).

2- تعريف الإستدامة المالية :- على الرغم من إنتشار مصطلح الإستدامة المالية بشكل واسع لكن لا يوجد له تعريف محدد لدى الاقتصاديين، وقد عرف البنك المركزي الأوروبي الإستدامة المالية على إنها "قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون على المدى الطويل". أي تتطلب عملية الإستدامة المالية على المدى الوسيط أن تكون الدولة قادرة على الوفاء بديونها في مرحلة معينة في المستقبل^(٨). ويمكن القول إن الإستدامة المالية موجودة متى إستطاعت السياسات المالية أن تلبي متطلبات قيود الميزانية ، دون الحاجة إلى تصحيح كبير ومفاجئ في هيكل الإيرادات والنفقات^(٩). وعرفها صندوق النقد الدولي على إنها " الوضع الذي يستطيع فيه المقترض الإستمرار في خدمة ديونه من دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة في المستقبل"^(١٠).

(٤) صالح فواز محمد الخصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ، 2000 ، ص 200 .
(*) قيد الموازنة الزمني : هو أن قيمة العجز الأولي تساوي الفرق بين قيمة عجز الموازنة ومدفوعات الفائدة على رصيد الدين في المدة الزمنية السابقة .

(٥) Alfred Greiner & Bettina Fincke, Public Debt, Sustainability and Economic Growth, Theory and Empirics, Springer International Publishing Switzerland, 2015,p 1

(٦) علي منصور عطية ، وأبو بكر خليفة دلعب ، التحليل القياسي لأثر المتغيرات النقدية والمالية على الاستدامة المالية للاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، العدد (12)، 2020 ، ص (43-44).

(٧) Michael Carlberg & Arne Hansen, Sustainability and Optimality of Public Debt ,2Th Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , New York, 2013, p37.

(٨) شيماء فاضل محمد ، خليل إسماعيل عزيز ، مصدر سابق . ص 103

(٩) Ayumu Yamauchi , Fiscal Sustainability ,The Case of Eritrea, IMF Working Paper WP/04/7, African Department ,2004,P3.

(١٠) Alejandro Izquierdo & Ugo Panizza, Fiscal Sustainability, Issues for emerging market countries ,The Egyptian Center For Economic studies, Wp.No,91,2003, P2.

ثانياً :- قواعد الاستدامة المالية

1- القاعدة الذهبية:- حسب هذه القاعدة ، لا يمكن اللجوء للإقتراض إلا في حالة تمويل النفقات الإستثمارية ، بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية^(١١). وهناك سبب يبرر المستوى الإيجابي للدين العام يتعلق بالعدالة بين الأجيال. حيث يتضمن الإنفاق الحكومي شكل من أشكال الاستثمار العام ، الذي يمكن أن يفيد الأجيال القادمة. فإذا كان هذا الإنفاق اليوم يتم تمويله من الإيرادات الجارية فقط ، الجيل الحاضر يضطر إلى تحمل جميع التكاليف ولكنه لن يكون قادرة على جني الفوائد الكاملة للإنفاق العام. لكن عندما يتم تمويل ذلك الإنفاق الإستثماري عن طريق إصدار الديون ، ستساهم الأجيال القادمة في تحمل جزء من التكلفة . لذلك هناك إقرار بشكل متزايد بشرعية تمويل الإستثمار عن طريق الدين العام وهو ما يسمى بالقاعدة الذهبية^(١٢).

2- قاعدة توازن الموازنة:- تهدف هذه القاعدة إلى خفض نسبة عجز الموازنة إلى مستوى معين عن طريق ترشيد الإنفاق العام، والهدف الرئيسي من تنظيم عجز الموازنة هو لضمان تحقيق الإستدامة المالية لأن زيادة عجز الموازنة يلغي أثر الإنفاق العام أو خفض الضرائب على الطلب الكلي كونه يحتاج إلى أموال كثيرة لتغطيته وبالتالي مزاحمة القطاع الخاص مما يحد من فاعلية السياسة المالية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي^(١٣).

3- قاعدة تايلور (Taylor's Rule) :- تهتم هذه القاعدة بكيفية تحديد سعر الفائدة في ظل تغير الحالة أو النشاط الاقتصادي ، فهي تقدم للبنك المركزي آلية محددة لتحديد سعر الفائدة ، وتوضح هذه القاعدة إن البنك المركزي سوف يرفع سعر الفائدة عند ارتفاع معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي عن المستوى المرغوب، حيث إن قاعدة تايلور ترفع سعر الفائدة الإسمي بمقدار أكبر من زيادة التضخم مما يعمل على رفع سعر الفائدة الحقيقي بالتالي يؤدي إلى تحجيم النشاط الاقتصادي في حالة التضخم^(١٤).

4- قاعدة ضبط الإنفاق :- لا ترتبط هذه القاعدة بصورة مباشرة بهدف القدرة على تحمل الديون كونها لاتحد من جانب الإيرادات، ويمكن أن تساعد في ضبط أوضاع المالية العامة بما يتوافق مع تحقيق الإستدامة المالية عندما تقترن بقواعد الدين أو توازن الموازنة ، بالإضافة إلى إمكانية الحد من الإنفاق في فترات الازدهار . كذلك هي لا تقيد وظيفة الإستقرار الإقتصادي للسياسة المالية عند حدوث الصدمات السلبية، ويتم تحديد حدود الإنفاق من خلال القيمة المطلقة أو معدلات النمو أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مع مدة زمنية غالباً تكون بين (3- 5) سنوات

(١١) أحمد صالح حسن كاظم ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد (22)، عدد (94) ، 2016 ، ص 431.

(12) Reinhard Neck ,& Jan-Egbert Sturm, Sustainability of Public Debt ,IB, p3.

(١٣) عماد محمد علي ، محمد شهاب أحمد ، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004 - 2016) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،مجاد (14) ، عدد (62) ، 2018 ، ص (108 – 109).

(١٤) محمد أحمد الأفندي ، النظرية الاقتصادية الكلية ، السياسة والممارسة ، الطبعة الأولى ، الأمين للنشر والتوزيع ، صنعاء، 2012 ، ص (537- 538)

5- قاعدة الموازنة المرنة :- في ضل هذه القاعدة يسمح للحكومة أن تحقق عجز مؤقت في الموازنة العامة للدولة في حدود معينة^(١٥) ، مع قيامها بتوضيح أسباب العجز المؤقت في الموازنة والإطار الزمني الذي يتم من خلاله العودة مرة أخرى إلى وضع التوازن في الموازنة^(١٦). وتشير الدراسات إلى أن القواعد المضادة للعجز تميل إلى تحقيق التوازن في الميزانية من خلال تخفيض الإنفاق العام^(١٧).

6- قاعدة إستدامة الإستثمار:- هذه القاعدة تشترط إستمرار نسبة الدين العلم إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية ، و يتم تحديد هذه النسبة حسب عدد من المتغيرات أو المحددات التي تختلف من دولة لأخرى^(١٨).

7- قاعدة العجز الحكومي :- حسب هذه القاعدة يجب أن لا تتجاوز نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (3%) بهدف السيطرة على تراكم الديون العامة نتيجة الإفراط في الإنفاق،^(١٩) ولتحديد الوضع المستدام يتطلب الشرطين التاليين: الأول قدرة الدولة تلبية قيد ميزانيتها للفترة الحالية دون تكرار التخلف عن السداد أو إستخدام الديون المفرطة ، و الثاني توقف الدولة عن سياسة تراكم الديون إذا علمت أن هناك حاجة إلى تعديل كبير لسياستها المالية في المستقبل من أجل أن تكون قادرة على خدمة ديونها^(٢٠).

8- قاعدة وحدة الموازنة:- بموجب هذه القاعدة يتم التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة وتحديد حجم العجز أو الفائض في ميزانية الدولة، كونها تظم جميع إيرادات ونفقات الدولة في وثيقة واحدة ، حيث توفر هذه القاعدة أساساً سليماً وسهلاً لرقابة السلطة التشريعية على تنفيذ الميزانية العامة ، بينما يضع تعدد الميزانيات عقبات كثيرة امام السلطة التشريعية في فرض رقابتها على تنفيذ الميزانية ، لكن نتيجة تطور دور الدولة في المجتمع دفعها للخروج من قاعدة الوحدة وخاصة في حالات الإعتماد على القروض لتمويل بعض الإستثمارات العامة^(٢١).

ثالثاً:- مؤشرات الإستدامة المالية

1- مؤشر الفجوة الضريبية :- يوضح هذا المؤشر مستوى العبء الضريبي اللازم لتثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس الفجوة الضريبية بين نسبة الضريبة التي تحقق الإستدامة

^(١٥) محمود حامد سعود ،قضايا إقتصادية معاصرة، دار حميثرا للترجمة والطباعة والنشر ، ابوظبي ، 2017 ، ص 63.

^(١٦) أحمد صالح حسن كاظم ،مصدر سابق ، ص 431.

^(١٧) Elizabeth Garrett , Elizabeth A. graddy and Howell E. Jackson , Fiscal Challenges, Cambridge University Press ,UK ,2008 ,P 260.

^(١٨) ايوب انور حمد سماقه بي ، سردار عثمان باداوه بي ، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان – العراق ،مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (7)، عدد (13)، 2015، ص81.

^(١٩) كريم لطيف كاظم وآخرون ،تحليل الإستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات ،للعلوم الإنسانية ،العدد (22) ،2018، ص29.

^(٢٠) Alejandro Izquierdo& Ugo Panizza , IB , P2.

^(٢١) يونس أحمد البطريق ، المالية العامة ،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1984، ص(238-239)

المالية ونسبة الضريبة الحالية. وتشير القيمة السلبية لهذا المؤشر إلى أن الضرائب الحالية منخفضة للغاية بحيث لا يمكنها تثبيت نسبة الدين إلى (GDP) في ضوء سياسات الإنفاق الحالية. وبالتالي يوضح لنا مقدار العبء الضريبي المطلوب لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين للنتائج في ضوء سياسات الإنفاق الحالية والمستقبلية المتوقعة^(٢٢).

2- مؤشرات الإقتدار المالي :- توضح هذه المؤشرات قدرة مالية الدولة على مواجهة الديون مستقبلاً وقدرتها في مواجهة الأحداث الطارئة وتزايد الديون من خلال موازنتها السنوية العامة.

3- مؤشر نسبة الدين العام الي الناتج المحلي الإجمالي :- يعطي هذا المؤشر صورة واضحة للأعباء الإقتصادية و المالية التي تتحملها الموازنة العامة . فعند زيادة نسبة الدين العام بدرجة أكبر من نسبة الناتج المحلي الاجمالي تزداد أعباء الديون وبالمقابل تنخفض قدرة الدولة على خدمة ديونها ومع مرور الزمن تصبح المديونية مشكلة كبيرة تهدد تحقيق الإستدامة المالية والنمو الإقتصادي^(٢٣). ويقسم هذا المؤشر إلى نوعين من المؤشرات هما:-

أ- مؤشرات الدين العام الداخلي : - يعتبر الدين العام الداخلي من أهم المصادر الرئيسية التي تستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ويعتبر ظاهرة إقتصادية موجودة في أغلب الدول، و إن إدارة الدين العام الداخلي هي من أولويات مهام السياسة المالية ، والتي أصبح من الضروري السيطرة على الدين العام ، وبالأخص الدين الحكومي المحلي الذي يمثل الجزء الأكبر منه والعمل على تخفيف أعباء هذا الدين من كاهل الموازنة العامة أو على الأقل العمل على تثبيته .

ب- مؤشرات الدين العام الخارجي: - من الناحية النظرية يرى العديد من الإقتصاديين أن الدين الخارجي يمكن أن يؤدي الى زيادة معدل النمو الإقتصادي في دولة ما من خلال زيادة الموارد المالية المتوفرة لهذه الدولة لكن بشرط أن يستخدم هذا الدين لتمويل إستثمارات ناجحة ، أما الناحية العلمية ، توصلت العديد من الدراسات الى نتيجة وهي إن ارتفاع مستوى الدين سوف يؤثر سلباً على معدلات النمو الإقتصادي في الدولة^(٢٤).

رابعاً : العوامل المؤثرة على الإستدامة المالية

1- سعر الفائدة :- من المعروف إن زيادة الطلب على الإئتمان تؤدي إلى رفع اسعار الفائدة في الوقت نفسه تجذب أسعار الفائدة المرتفعة الودائع سواء من الداخل أو من الخارج مما يوفر سيولة عالية لدى

(22) Nigl Chalk & Richard Hemming ,Assessing , Fiscal Sustainability in theory and practici , IMF, Working Paper , wp \00\81 ,April , 2000, p8.

(٢٣) محمد أحمد الحاوري، تحليل إستدامة المالية العامة في اليمن في ضل تراجع إنتاج النفط ، مجلة الدراسات الإجتماعية ، جامعة صنعاء ، العدد (44) ، 2015، ص (280- 281)

(٢٤) مهند عزيز محمد الشلال، قياس وتحليل الإستدامة المالية بإعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (1990 – 2010) ، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2014، ص (36-37)

البنوك التجارية ويزيد قدرتها على منح الائتمان^(٢٥). و يعتبر سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية الذي يمارس تأثيره بصورة مباشرة على الإستدامة المالية ، حيث يرتبط كل من سعر الفائدة و الإستدامة المالية بعلاقة عكسية مباشرة، لأن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى إنخفاض في قدرة الدولة على إصدار الديون بسبب ارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء أكانت داخلية أم خارجية مما يعني تحمل الدولة أعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما يؤثر سلباً على الإستدامة المالية^(٢٦).

2- معدل النمو الاقتصادي :- ، يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها الحكومات في مختلف دول العالم سواء النامية أو المتقدمة ، وهو يمثل أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط و الإستقرار الاقتصادي في تلك الدول^(٢٧). ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة نصيب الأفراد من الدخل ومن ثم زيادة قابليتهم على دفع الضرائب والذي ينعكس بدوره على زيادة حصيلة الضرائب، مما يعمل على تقليل عجز الموازنة العامة من خلال تقليل الفرق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة للدولة ، ومن جانب آخر يعمل النمو الاقتصادي على زيادة معدلات الإستهلاك و الإدخار و الإستثمار وبالتالي تقليل الإنفاق الحكومي الإضافي و الذي يمول غالباً من خلال الإقتراض، ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية، أي إن الإستدامة المالية ترتبط مع النمو الاقتصادي بعلاقة طردية^(٢٨).

3- الدين العام و خدمة الدين (الداخلي والخارجي) : تضمنت معاهدة ماستر يخت (1992) للحد من الانفاق المفرط والسيطرة على الدين العام عند حدود مقبولة على معيارين الأول هو الدين الحكومي والذي يجب أن لا تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (60 %) ، والثاني هو العجز الحكومي السنوي والذي يجب أن لا تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (3%)^(٢٩). وتعتبر المالية العامة للدولة مستدامة أو الدين العام مستدام عندما تكون الدولة قادرة على الوفاء بالتزامات خدمته ديونها الحالية والمستقبلية بشكل كامل ومن دون أن تلجأ لطلب إعادة جدولة ديونها أو شطب جانب منها ، أو دون أن تلجأ إلى التوقف عن خدمة ديونها .

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الإستدامة المالية في العراق

إن إستدامة المالية العامة وإستدامة الدين العام مفهومان متداخلان وينطلقان من مسار عبء الدين العام المتوقع ، الذي يعبر عنه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إضافةً إلى نسبته من إيرادات الموازنة العامة، وملاحظة مكوناته كالدين الخارجي و الدين الداخلي ، ومن المعلوم إن النسب المرتفعة للدين

(25) John Sloman , Economics , 6 th edition ,prentice hall , London ,2006 ,p 496

(٢٦) عماد حسن حسين ،مصدر سابق ،ص 36.

(٢٧) عمرو هشام محمد ،مصدر سابق ، ص152.

(28) RoLand Sturm & Markus M. Muller , public deficits, Addison-Wesley, New york, 1999 , p 6.

(29) Marek Dabrowski, Fiscal Sustainability, Conceptual Institutional and Policy Issues , CASE – Center for Social and Economic Research, Warsaw, 2016 ,p40

العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تجعل الإقتصاد أكثر عرضة لمخاطر تدوير الديون ، فعندما يرتفع سعر الفائدة يؤدي إلى رفع نفقات خدمة الدين بالتالي يتطلب فائضاً أكبر لخدمته ، فعند عدم إمكانية زيادة الفائض سوف ينمو حجم الدين ويصل إلى احتمال حدوث الأزمة^(٣٠). ويهدف تحليل إستدامة الدين العام ضبط ومنع حصول الأزمات المحتملة وتحقيق قدر من الدقة والشفافية و الإنضباط وزيادة قدرة الدولة على تمويل برامج السياسة المالية، وتضع معظم دول العالم سقف قصوى لدينها العام ، حتى لا يمكن تجاوزها كما في الإتحاد الأوربي يشترط عدم تجاوز الدين العام (60%)^(٣١). كما جرت العادة في نادي باريس إعتبار المديونية مرتفعة عند تجاوز نسبة (50%) من GDP.^(٣٢). ولمعرفة واقع الإستدامة المالية في العراق سوف نستخدم المؤشرات التالية:-

أولاً:- مؤشر الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي:- يوضح لنا هذا المؤشر مقدار عبء الدين الداخلي على الإقتصاد العراقي للمدة من (2004-2019) ، وكما موضح في الجدول رقم (1) حجم الدين الداخلي في العراق ونسبته للناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ الدين الداخلي (6061688) مليون دينار، في عام (2004) وبلغت نسبته للناتج (11.38) ، ثم أخذت نسبته بالإنخفاض إلى أن وصلت إلى (2.84) في عام (2008) ، وذلك نتيجة إرتفاع إيرادات النفط التي إنعكست على تحقيق فائض في الموازنة و زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بالتالي إنخفاض الدين الداخلي إلى (4455569) مليون دينار في العام المذكور. في عام (2009) إرتفعت نسبة المؤشر حيث بلغت (6.45) نتيجة إنخفاض أسعار النفط بسبب تأثيره بالأزمة العالمية عام (2008) ، ثم تلاها إنخفاض في الأعوام التالية بشكل تنازلي إلى إن وصلت نسبة المؤشر في عام (2013) إلى (1.55) وهي أقل نسبة وصل إليها خلال مدة الدراسة، وقد بلغت قيمة الدين الداخلي (4255549) مليون دينار، وذلك بسبب عودة إرتفاع أسعار النفط مجدداً وتحقيق فاض في الإيرادات.

(٣٠) أحمد بريهي علي ، سياسة الدين العام وخصائص الإقتصاد النفطي ،المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد(46) ، 2015، ص (203-204)

(٣١) ميثم العيبي إسماعيل ،أحمد حامد جمعة هذال، تحليل إدارة الدين العام وتأثيره على تخفيض كلفة الدين في الإقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)مجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، السنة السادسة عشر، العدد (57) ، 2018، ص (180-181)

(٣٢) ميثم العيبي إسماعيل ، أحمد حامد جمعة هذال، تحليل إستدامة الدين العام في ضل ريعية الإقتصاد العراقي ،مصدر سابق ،ص 369.

جدول رقم (1)

يوضح نسبة الدين العام الداخلي إلى (GDP) في العراق للمدة (2004-2019) (أسعار جارية – مليون دينار)

نسبة الدين العام الداخلي إلى (GDP) (100* 2\1) = (3)	GDP (2)	الدين العام الداخلي (1)	السنة
11.38	53235359	6061688	2004
8.97	73533599	6593960	2005
5.91	95587955	5645390	2006
4.66	111455813	5194705	2007
2.84	157026062	4455569	2008
6.45	130642187	8434049	2009
5.49	167093204	9180806	2010
3.43	217327107	7446859	2011
2.57	254225491	6547519	2012
1.55	273587529	4255549	2013
3.57	266420385	9520019	2014
16.09	199715699	32142805	2015
23.20	203869832	47362251	2016
21.09	225995179	47678796	2017
16.65	251064479	41822918	2018
16.24	266190571	43227122	2019
9.38	متوسطة النسبة		

المصدر :-

1-الأعمدة (1, 2) البنك المركزي العراقي ،دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، سنوات متعددة ومتفرقة.

2-العمود رقم (3) من عمل الباحث.

الشكل رقم (1) يوضح نسبة الدين العام الداخلي إلى (GDP) في العراق للمدة (2019-2004)



الشكل من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات جدول رقم (1)

سجلت الأعوام الثلاثة (2016-2015-2014) إرتفاع كبير في نسبة المؤشر حيث بلغت (23.20) في عام (2016) وهي أعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة، و إرتفاع قيمة الدين الداخلي فيها إلى (47362251) مليون دينار. بسبب سيطرت عصابات داعش على بعض المدن وزيادة النفقات الحكومية بشكل كبير وخاصة العسكرية منها لتغطية نفقات الحرب مع داعش، وإنخفاض أسعار النفط عالمياً وإنخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى (203869832) مليون دينار. ثم سجلت الأعوام الثلاثة الأخيرة إنخفاض قليل في قيمة الدين العام الداخلي حيث بلغت نسبة المؤشر (16.24) في عام (2019) و بلغت قيمة الدين العام الداخلي (43227122) مليون دينار، وبلغ متوسط نسبة المؤشر خلال مدة الدراسة (9.38). نستنتج من السابق إن العراق حقق إستدامة مالية إلى عام (2013) ، ثم أصبح بعدها حجم الدين العام الداخلي يثير الإهتمام لإرتفاعه إلى مستويات عالية وغير مسبوقه ، بسبب عدم قدرة الحكومة على تحقيق فوائض مالية لتخفيضه أو تثبيت نسبته للناتج المحلي الإجمالي وهو ما أثر سلباً على تحقيق الإستدامة المالية.

ثانياً:- مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح لنا هذا المؤشر مقدار عبء الدين الخارجي على الإقتصاد العراقي للمدة (2019-2004) وكما هو موضح في الجدول رقم (2) قيمة الدين الخارجي ونسبته للناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغت هذه النسبة (327.53) في عام (2004) وكانت قيمة الدين الخارجي هي (174360000) مليون دينار، وهي أعلى نسبة خلال مدة الدراسة . وهي نسبة مرتفعة جداً وتعدت حدود الأمان البالغة (40%) من الناتج⁽³³⁾، وهذا بسبب الديون والتعويضات المترتبة على العراق ما قبل (2003).

بعدها أنخفضت نسبة المؤشر بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى (25.03) في عام (2013) وهي أقل نسبة لها خلال مدة الدراسة ، وبلغت قيمة الدين الخارجي (68466354) مليون دينار في العام

(33) ميثم العبيبي إسماعيل ، أحمد حامد جمعة هذال، مصدر سابق ، ص370.

المذكور. وذلك نتيجة عدة أسباب أهمها إسقاط بعض هذه الديون من قبل الدول الدائنة، وارتفاع أسعار النفط وزيادة صادرات العراق النفطية مما انعكس على زيادة إيراداته إذ ارتفع الناتج المحلي إلى (273587529) مليون دينار في نفس العام، وهو أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة.

شهدت الأعوام الأخيرة (2014-2019) ارتفاع قيمة الديون الخارجية مجدداً حيث بلغت قيمتها (101357878) مليون دينار، في عام (2019) وبلغت نسبة المؤشر (38.08) في نفس العام، ونلاحظ إن نسبة المؤشر في عام (2019) إنخفضت قليلاً عن عام (2018) رغم ارتفاع قيمة الدين الخارجي في عام (2019)، وهذا يعود لارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي. وهذا الارتفاع في قيمة الدين الخارجي وكما وضحنا سابقاً بسبب زيادة الإنفاق العسكري نتيجة سيطرة داعش على

مناطق من العراق وإنخفاض أسعار النفط عالمياً الذي يعتبر المصدر الرئيس لإيرادات الإقتصاد العراقي الريعي.

نستنتج مما سبق إن الدين الخارجي يشكل العبء الأكبر على الإقتصاد العراقي من الدين الداخلي وبلغ متوسط نسبته للناتج المحلي الإجمالي (69.81)، وهي نسبة كبيرة، حيث كانت هناك مبالغة كبيرة في طلب القروض الخارجية بما يفوق قدرة الإقتصاد على تحملها وخدمتها، مما يتطلب العمل على تحقيق فوائض مالية كبيرة لخدمته تلك الديون.

الجدول رقم (2)

يوضح نسبة الدين العام الخارجي إلى (GDP) في العراق للمدة (2004-2019) (أسعار جارية - مليون دينار)

السنة	الدين العام الخارجي	GDP	نسبة الدين العام الخارجي إلى (GDP)
(1)	(2)	(3) = (1) * 100	
2004	174360000	53235359	327.53
2005	113240803	73533599	154.00
2006	109574631	95587955	114.63
2007	92870000	111455813	83.32
2008	76307859	157026062	48.60
2009	75346708	130642187	57.67
2010	66720420	167093204	39.93
2011	71682390	217327107	32.98
2012	67285196	254225491	26.47

25.03	273587529	68466354	2013
26.00	266420385	66866602	2014
34.11	199715699	68129298	2015
34.78	203869832	70924728	2016
34.40	225995179	77742624	2017
40.29	251064479	101163834	2018
38.08	266190571	101357878	2019
69.81	متوسط النسبة		

المصدر :-

1-العمود رقم (1) و(2) البنك المركزي العراقي ،دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، لسنوات متعددة ومتفرقة.

2-العمود رقم (3) من عمل الباحث.

الشكل رقم (٢) يوضح نسبة الدين العام الخارجي إلى (GDP) في العراق للمدة (2019-2004)



المصدر:- الشكل من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات جدول رقم (2)

ثالثاً:- مؤشر الدين العام إلى لنتائج المحلي الإجمالي:-

يبين هذا المؤشر عبء الدين العام الإجمالي على الإقتصاد العراقي وحالة الإستدامة المالية في البلد ومدى قدرة الدولة في تحمل الديون وخدمتها ،من خلال مقارنة نسبة نمو الناتج مع نسبة نمو الدين العام، ويوضح الجدول رقم (3) حجم الدين العام ومعدل نموه ونسبته للناتج المحلي الإجمالي للمدة (2019-2004)، حيث بلغت قيمة الدين العام (180421688) مليون دينار، في عام (2004) ونسبتها للناتج المحلي الإجمالي (338.91) ، وهي أعلى مستوى وصلت له قيمة الدين العام ونسبته

للناتج المحلي خلال مدة الدراسة ،وهي كما معروف نتيجة ما ورثه العراق من ديون وتعويزات لحرب الخليج الثانية المترتبة عليه ما قبل عام (2003) .

بعد ذلك أخذت نسبة هذا المؤشر تنخفض تدريجياً إلى عام (2013) حيث بلغت (26.60) وبلغت قيمة الدين العام (72721903) مليون دينار في نفس العام، وهي أدنى مستوى وصلت له قيمة الدين العام ونسبته للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، وسجل الدين العام معدلات نمو سالبة في هذه المدة على عكس الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل معدلات نمو موجبة، نتيجة إرتفاع إيرادات العراق من بيع النفط و الإنفتاح الذي شهده على العالم الخارجي، مما أدى إلى إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من معدل نمو الدين العام ، وهذا يعني تحقق استدامة مالية في هذه المدة.

الجدول رقم (3)

يوضح نسبة الدين العام إلى (GDP) في العراق للمدة (2004-2019) (أسعار جارية – مليون دينار)

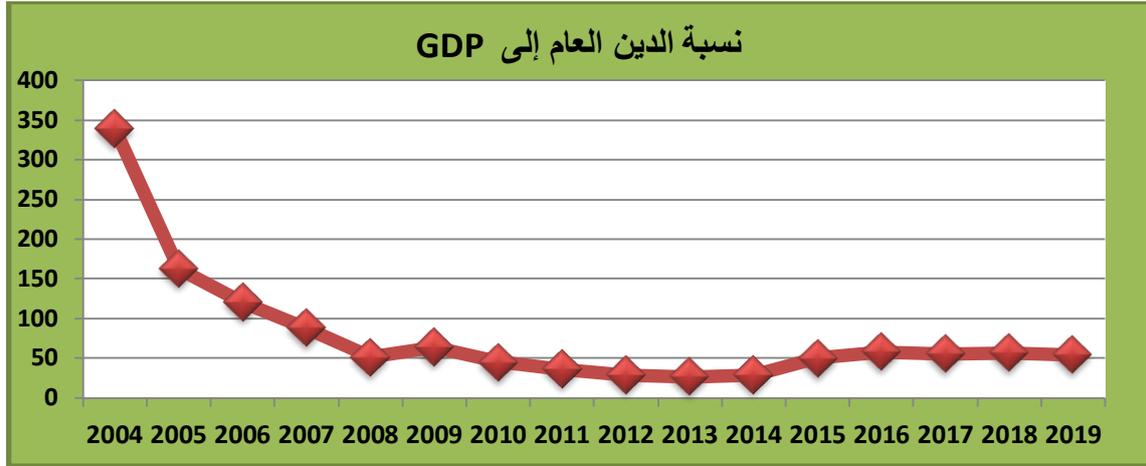
السنة	الدين العام	معدل نمو الدين العام	GDP	معدل نمو GDP	نسبة الدين العام إلى (GDP)
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(1) = (2) \ (3) * 100
2004	18042168	53235359	338.91
2005	11983476	-33.58	73533599	38.12	162.96
2006	11522002	-3.85	95587955	29.99	120.50
2007	98064705	-14.88	11145581	16.60	88.00
2008	80763428	-17.64	15702606	40.88	51.40
2009	83780757	3.73	13064218	-16.80	64.12
2010	75901226	-9.40	16709320	27.90	45.42

36.40	30.06	21732710 7	4.25	79129249	2011
29.05	16.97	25422549 1	-6.96	73832715	2012
26.60	7.61	27358752 9	-1.50	72721903	2013
28.70	-2.61	26642038 5	5.03	76386621	2014
50.22	-25.03	19971569 9	31.26	10027210 3	2015
58.03	2.08	20386983 2	17.96	11828697 9	2016
55.51	10.85	22599517 9	6.03	12542142 0	2017
57.00	11.09	25106447 9	14.00	14298675 2	2018
54.32	6.02	26619057 1	1.12	14458500 0	2019
78.07	متوسط النسبة				
	النمو المركب للناتج المحلي للمدة (2019-2004) = 10.58				
	النمو المركب للدين العام للمدة (2019-2004) = -1.37				

المصدر :-

- 1- العمود رقم (1) و (3) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،سنوات متعددة، وتم استخراج قيمة الدين العام من خلال (الدين الداخلي + الدين الخارجي)
- 2- الأعمدة (2-4-5) ، ومعدل النمو المركب من عمل الباحث.

الشكل رقم (3) يوضح نسبة إجمالي الدين العام إلى (GDP) في العراق للمدة (2019-2004)



المصدر:- الشكل من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات جدول رقم (3)

في السنوات الأخيرة (2019-2014) عادت نسبة هذا المؤشر للإرتفاع مجدداً بشكل تدريجي، وخاصة بعد عام (2015) إرتفعت بشكل كبير وتجاوزت مرحلة الأمان حيث بلغت نسبة المؤشر (54.32) في عام (2019)، وسجل الدين العام معدلات نمو أكبر من معدلات نمو الناتج، مما يدل على عدم تحقق إستدامة مالية في هذه المدة، وبلغ متوسط نسبة المؤشر لمدة الدراسة (78.07) وهي نسبة كبيرة، وسبب إرتفاع تراكم هذه الديون هو إنخفاض إيرادات الدولة نتيجة إنخفاض أسعار النفط، بالمقابل إرتفاع نفقاتها بشكل كبير لتمويل الحرب مع داعش مما سبب عجز كبير بالموازنة العامة، ولعدم تمكن الحكومة من إيجاد مصادر تمويل أخرى أو تنمية مواردها الغير نفطية وخاصة الضرائب والتي من أهمها الضرائب الجمركية، لجأت للإقتراض وبشكل كبير وغير مدروس ويفوق طاقة الإقتصاد، كما إن حصيلة تلك الديون لم تستخدم في مجالات إنتاجية تدر من خلاله دخلاً يساعد في خدمتها، بل تم إستخدامها في مجالات إستهلاكية مما سبب تراكمها لتشكّل عبء كبير على الإقتصاد العراقي. ونلاحظ من خلال نتائج هذا المؤشر إن الإستدامة المالية في العراق مرتبطة بعلاقة طردية بإيرادات بيع النفط، والذي هو عرضة للصدمات الخارجة بالتالي إي إنخفاض في أسعار بيعه أو حجم تصديره ينعكس سلباً على وضع الإستدامة المالية في العراق، مما يتطلب الإتجاه لتنمية وتطوير الموارد الغير نفطية وخاصة إيرادات الضرائب الجمركية التي يمكن أن تساعد بشكل كبير في حل جزء مهم من مشاكل الدولة المالية.

الجدول رقم (4)

يوضح الدين العام والإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري والإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004-

2019)

(أسعار جارية – مليون دينار)

السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الإستثماري	الدين العام	الإيرادات النفطية
2004	21803157	4572018	180421688	32627203
2005	32778999	6027680	119834763	39480069
2006	31308188	7723044	115220021	46534310
2007	47522700	11880675	98064705	51701300
2008	42053620	10513405	80763428	75358291
2009	50662201	19472000	83780757	48871708
2010	60925554	17832113	75901226	66819670
2011	75788624	29350952	79129249	98090214
2012	78747000	40381000	73832715	110677542
2013	88542750	24930767	72721903	116597076
2014	51832839	18564676	76386621	97072410
2015	51173437	15894000	100272103	51312621
2016	59025654	16464461	118286979	44267060
2017	21803157	4572018	125421420	65155570
2018	67052856	13820333	142986752	95619820
2019	87300933	24422590	144585000	99216318

المصدر :-

الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،سنوات متعددة، وتم إستخراج قيمة الدين العام من خلال (الدين الداخلي + الدين الخارجي)

شهدت السنوات (2004,2005,2006,2007,2008,2010,2011,2012,2013) ، وكما موضح في جدول رقم (4) إرتفاع حصيلة الإيرادات النفطية بشكل متتالي حيث بلغت قيمتها

(116597076) ، مليون دينار ، في عام (2013) ، وهو أعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة ، و قابلها في نفس الوقت إنخفاض في حجم الدين العام ، وهو ما يدل على تحقق إستدامة مالية في هذه الفترة.

إما من عام (2014) إلى عام (2019) ، فقد شهد حجم الدين العام إرتفاع متتالي قابله إنخفاض في الإيرادات النفطية ، إذ لم تسطيع الإيرادات النفطية من العودة إلى مستوياتها السابقة ، نتيجة عدة أسباب أهمها الحرب مع داعش الإرهابي و إنخفاض أسعار النفط عالمياً ، وتشير هذه الفترة إلى عدم تحقق إستدامة مالية في العراق ، كما يوضح الجدول إن الحصة الأكبر من الإنفاق العام تم توجيهها لتغطية الإنفاق الجاري ، والجزء القليل منها تم توجيهها للجانب الإستثماري ، مما يعني إن معظم حصيلة الدين العام انفتت على مجالات إستهلاكية ولم توجه لتمويل مشاريع إستثمارية تدر أرباحاً في المستقبل تساعد في خدمة تلك الديون.

الإستنتاجات

- 1- إن الإستدامة المالية في العراق مرتبطة بشكل مباشر مع الإيرادات النفطية ، فقد تحققت إستدامة مالية في العراق من عام (2004-2013) ، نتيجة إرتفاع عائدات بيع النفط ، ثم تراجعت الإستدامة المالية بعدها إلى مستوى منخفض إلى نهاية مدة الدراسة.
- 2- إرتفاع مستوى الدين العام بشكل كبير خلال مدة الدراسة حتى قد تجاوز مرحلة الخطر ، إذ بلغ متوسط الدين العام (78.07%) ، ويشكل الدين الخارجي النسبة الأكبر منه ، وهو ما يتطلب تنويع مصادر الإيرادات لتمويل الموازنة العامة وعدم الإعتماد على إيرادات النفط فقط
- 3- إن الحكومة قد أفرطت وبالغت كثيراً في طلب الديون سواء كانت داخلية أم خارجية لسد العجز في الموازنة العامة الناتج عن تراجع عائدات بيع النفط ، دون البحث عن مصادر أخرى للإيرادات. كما إن معظم حصيلة تلك الديون تم توجيهها لتغطية الإنفاق الجاري وبالخصوص الإيجور والرواتب.
- 4- أثبتت الدراسة صحة فرضية البحث. إذ كان معدل نمو الدين العام أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم سنوات الدراسة ، خاصة بعد عام (2014) .

التوصيات

- 1- ترشيد الإقتراض الحكومي وعدم الإعتماد على النفط و الإقتراض فقط ، في تمويل عجز الموازنة العامة و العمل على تنويع مصادر الإيرادات من خلال تنمية الموارد المحلية وتطويرها بما يحقق أن يكون معدل نمو الدين العام أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو تثبيت نسبة الدين للناتج في أقل تقدير لتحقيق إستدامة مالية.
- 2- وضع حد أعلى للدين العام الحكومي من خلا تشريع قانون يمنع الحكومة تجاوز هذا الحد و الإعتماد على الموارد المحلية في تمويل نفقاتها ، كون الإقتراض وسيلة سهلة تلجأ إليها الدولة كلما إنخفضت إيراداتها.

٣- العمل على زيادة حصة النفقات الإستثمارية في الموازنة العامة من خلال توجيه الإنفاق العام لتمويل المشاريع الإقتصادية و الإنتاجية، التي تعمل على تنويع مصادر الإيرادات والمساعدة على دفع التنمية الإقتصادية المستدامة ، بدلاً من توجيه الإنفاق العام نحو النفقات التشغيلية (كالرواتب والأجور.....الخ)

المصادر والمراجع

أولاً العربية

١- الكتب

١. محمد أحمد الأفندي، النظرية الإقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012 .
 ٢. محمود حامد سعود، قضايا إقتصادية معاصرة، دار حميثرا للترجمة والطباعة والنشر ، ابوظبي، 2017.
 ٣. يونس أحمد البطريق ، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت، 1984.
- ٢- البحوث والدراسات
١. أحمد بريهي علي ، سياسة الدين العام وخصائص الإقتصاد النفطي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد(46) ، 2015.
 ٢. شيماء فاضل محمد ،خليل إسماعيل عزيز ، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج (VRA) ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،مجلد (15) عدد(47) ،ج2، 2019 .
 ٣. عمرو هشام محمد ،عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد (13) ، العدد (55) ، 2016، ص(146-147).
 ٤. صالح فواز محمد الخصاونة ، مبادئ الإقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار وائل للنشر ، عمان ،الأردن ، 2000.
 ٥. أحمد صالح حسن كاظم ، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2016)، مجلة العلوم الإقتصادية والادارية ، مجلد (22)، عدد (94) ، 2016، ص 431.
 ٦. عماد محمد علي ، محمد شهاب أحمد ،القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،مجاد (14) ، عدد (62) ، 2018 .

٧. ايوب انور حمد سماقه يى ، سردار عثمان باداوه يى ، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان – العراق ،مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد (7)، عدد (13)، 2015، ص81.
٨. كريم لطيف كاظم وآخرون ،تحليل الإستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات ،للعلوم الإنسانية،العدد (22) .
٩. محمد أحمد الحاوري، تحليل إستدامة المالية العامة في اليمن في ضل تراجع إنتاج النفط ، مجلة الدراسات الإجتماعية ، جامعة صنعاء ،العدد (44) ، 2015 .
١٠. أحمد بريهي علي ، سياسة الدين العام وخصائص الإقتصاد النفطي ،المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السنة الثالثة عشر، العدد(46) .
١١. ميثم العيبي إسماعيل ،أحمد حامد جمعة هذال، تحليل إدارة الدين العام وتأثيره على تخفيض كلفة الدين في الإقتصاد العراقي للمدة (2005-2015)مجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، السنة السادسة عشر، العدد (57) ، 2018.
١٢. علي منصور عطية ، وأبو بكر خليفة دلعب ، التحليل القياسي لأثر المتغيرات النقدية والمالية على الاستدامة المالية للاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ، العدد (12)، 2020 .

٣- الرسائل والأطاريح

مهند عزيز محمد الشلال، قياس وتحليل الإستدامة المالية بإعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (1990 – 2010) ،اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2014.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1. Michael Carlberg & Arne Hansen, Sustainability and Optimality of Public Debt ,2Th Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg , New York, 2013,
2. Ayumu Yamauchi , Fiscal Sustainability ,The Case of Eritrea, IMF Working Paper WP/04/7, African Department ,2004,
3. Alejandro Izquierdo& Ugo Panizza, Fiscal Sustainability, Issues for emerging market countries ,The Egyptian Center For Economic studies, Wp.No,91,2003.
4. John Sloman , Economics , 6 th edition ,prentice hall , London ,2006 ,p 496

5. Roland Sturm & Markus M. Müller , public deficits, Addison-Wesley, New York, 1999 .
6. Marek Dabrowski, Fiscal Sustainability, Conceptual Institutional and Policy Issues , CASE – Center for Social and Economic Research, Warsaw, 2016 .
7. Growth, Theory and Empirics, Springer International Publishing Switzerland, 2015
8. Nigl Chalk & Richard Hemming ,Assessing , Fiscal Sustainability in theory and practice , IMF, Working Paper , wp \00\81 ,April , 2000.
9. Elizabeth Garrett , Elizabeth A. Graddy and Howell E. Jackson , Fiscal Challenges, Cambridge University Press ,UK ,2008 .